

البونابرتية الجديدة في مصر

الطبعة الثانية المعدلة

مارس 2022

خالد محمد مندور

البونابرتية الجديدة في مصر

"البونابرتية ليست مسبة، بل هي وصف للحالة، وكل بونابرت، وظروفه، وإدراكه".

تدعى الكثير من الاحزاب انها تمثل مصالح طبقات اجتماعية بعينها، كما تدعى غيرها انها تمثل مصالح المجتمع بكل طبقاته، وهو امر يحتاج الى مزيد من التدقيق والتمحيص.

فأفكار الاحزاب عن تمثيلها لمصالح طبقات اجتماعية معينة لا يعنى صحة هذه الافكار كما ان التفاف طبقة او طبقات اجتماعية حول حزب لا يعنى بالضرورة ان هذا الحزب يعبر عن المصالح التاريخية لهذه الطبقات.

و لنضرب مثالا واضحا ، فالحزب الذى يمثل المصالح التاريخية للرأسمالية الالمانية في الثلاثينيات كان الحزب المسيحي الديمقراطي الألماني و لكن هذا الحزب خسر انتخابات 1933 امام حزب العمال الألماني الاشتراكي الوطني والمعروف باسم الحزب النازي و هو حزب كان يتبنى برنامجا ، قبل الوصول الى السلطة ، ديماغوجيا برجوازيا صغيرا ، و لكنة حظى بتايد الرأسمالية الالمانية الكبيرة لإدراكها انه قادر على حل مشاكلها من حيث أمالها في اعادة اقتسام العالم ، الذى فشلت في تحقيقه في الحرب العالمية الاولى ، و في التخلص من القيود الثقيلة المفروضة عليها كنتيجة للحرب ام في توسيع السوق الذى تحتاجه بشدة سواء بتعديل الاتفاقات الثقيلة او بالتمدد خارج الحدود او بتوسيع السوق الداخلي بتبني سياسية تسليح كثيفة.

اذن الطبقات الاجتماعية تؤيد الحزب الذي يحقق مصالحا حتى وان كان يسلبها التمثيل السياسي المباشر، أي شكل الحكم الليبرالي، المفضل لدى الرأسمالية الناضجة، كي يحكم الديكتاتور الجديد باسمها ولصالحها.

هذا الشكل من الحكم الذي أطلق علية في الادبيات السياسية، الحكم البونابرتي، تيمنا بنابليون الاول الذي سلمت الية السلطة في اعقاب الثورة الفرنسية الكبرى، كي يحطم البنية الاقطاعية الاوربية ويفتح المجال امام الرأسمالية الفرنسية الناهضة. ولكن هذا

الشكل من الحكم يحكمه منطق داخلي اخر، فالديكتاتور يصبح مطلق الصراح وقد تتحكم فيه رغباته الخاصة ويتوقف عن لعب الدور المنوط به عند الوصول الى السلطة، وقد يصبح التخلص منة شديد الصعوبة.

اما في البلدان الاقل نضجا، فان شكل الحكم الليبرالي لا يمكن الوصول الية الا عندما يصبح ضرورة حياة للرأسمالية المحلية الحاكمة، أي بعد ان تنضج وتنجح في انجاز مهامها في التحديث والتصنيع، اما قبل ذلك، ونتيجة لنشاط الجماهير الشعبية وخطرها الدائم، فأنها تفضل ان تدعم البونابرت الاكثر قدرة على الدفاع عن مصالحها وعلى مواجهة الطبقات الشعبية.

ولكن ونتيجة لضعف الرأسمالية المحلية وحجم التناقضات التي تواجها السلطات الجديدة ، تناقضات لا تتوقف عند الرغبات والحركات الجماهيرية المستقلة ، بل تمتد الى الضغوط من الرأسمالية العالمية ، فان البونابرت قد يتخذ إجراءات تقود الى خلق واقع جديد ، واقع تكون فئة اجتماعية جديدة تتحلق حول البونابرت وتستند على توسع دور واستثمارات الدولة ، فئة اصطلح على تسميتها بالرأسمالية البيروقراطية ، ومع تطور الصراع الاجتماعي والسياسي وتطورات الصراع مع القوى الاستعمارية الدولية قد يصل الامر الى الاصطدام بين الرأسمالية البيروقراطية والرأسمالية التقليدية ، يتمخض عنة تصفية القطاعات الأكبر من الرأسمالية التقليدية ولكنة لا يغير من الطبيعة الاجتماعية لنمط الإنتاج السائد.

وبالقطع فان تطور البونابرتية في مصر يحتاج الى توقف خاص، توقف يرصد دورها وسط خضم الصراعات المسلحة والتغييرات الاجتماعية سواء اكانت تمت استجابة للضغوط الأجنبية المسلحة والغير مسلحة، أم استجابة للميول الموضوعية للرأسمالية البيروقراطية للانتقال الى الشكل التقليدي للرأسمالية الذى يشكل المأل النبهاني لأى مجتمع رأسمالي، ولكن مثل هذا التوقف يحتاج الى دراسة أكثر تفصيلا تتجاوز الهدف المرسوم لهذا المقال..

لقد حكمت بلادنا في اعقاب حركة 1952حكما بونابرتيا، وكانت النتائج مختلفة باختلاف الظروف المحلية والدولية بكل مرحلة، ولكن النتائج النهائية، حتى الان، هي العجز عن تحقيق مهام التحديث والتصنيع برغم الاداء البطولي لمصر الناصرية.

واود ان اتوقف قليلا مع مصر مبارك ، ففي تقديري ان بداية النهاية لهذا النظام بدأت في بداية القرن الواحد و عشرون ، عندما بدأت في التشكل مجموعة صغيرة من المنتفعين حول الوريث ، و توقف البونابرت ، تدريجيا ، عن القيام بدورة البونابرتي الى أن فتوقف تماما عن هذا الدور قبل الثورة مباشرة ، حيث لم يعد ممثلا لطبقة اجتماعية بل عن حفنة من المنتفعين ، و هو ما يفسر ان المشاركين في الحراك الاجتماعي كان منهم كبار الممثلين للفئات و الطبقات الاجتماعية التي كان من المفترض ان يستمر في تمثيلها ، ليس هذا فقط ، بل فقد ايضا ثقة و تأييد أجهزة السلطة المنوط بها حماية النظام .

هل لدينا ليبرالية مصرية؟

نعم لدينا من يمكن و صفهم بالليبراليين المصريين و منظمين في احزاب رسمية او افراد يعملون بالعمل العام و منهم حزب الوفد و حزب الاحرار و حزب الدستور و افراد مثل الببلاوي وزياد بهاء الدين و البرادعي ووصلوا الى السلطة في لحظة انتقالية مؤقتة و لكن هؤلاء الليبراليين، مثلهم مثل الليبراليين ما قبل 1952، تتبخر ليبراليتهم بدرجات طبقا لعلاقتهم بالسلطة ، سواء بالمشاركة فيها ام بتوجهات هدة السلطة ، و لدلك فان الاكثر انسجاما و الاكثر شرفا على الصعيد الشخصي ، سيستمرون في الصياح من القاهرة و النمسا و لن يسمع لهم احد حتى يستقر شكل الحكم و تنقضي الظروف الانتقالية .

ولدينا كدلك احزابا تسمى نفسها بأسماء اخرى، ولكنها تقترب أكثر من ان تكون احزابا ليبرالية مطعمة بأفكار اخرى، ولكنها قصة اخرى تحتاج الى توقف منفصل للتعرف على هذه الاحزاب، برنامجيا أو من حيث سلوكها السياسي الفعلي.

هل هناك تلازم بين نطام الانتاج الرأسمالي والليبرالية؟

لابد من التفريق بين الرأسمالية كنمط انتاج وبين طبيعة السلطة السياسية، فلا يوجد تلازم بين نظام حكم ليبرالي ونمط الانتاج الرأسمالي، وان الانتقال الى نظام حكم ليبرالي رهن بإنجاز الرأسمالية لمهامها في التحديث والتصنيع وعندها فقط يصبح نظام الحكم الليبرالي ضرورة حياة لاستمرار نمط الانتاج الرأسمالي، مثل ما حدث في كوريا الجنوبية.

والتاريخ البعيد والقريب يقدم لنا أمثلة ساطعة على غياب مثل هذا الترابط بين سيادة نمط الإنتاج الرأسمالي وبين نظام حكم ليبرالي.

<u>هل يمكن لأنظمة حكم شمولية ان تحقق انجازات اقتصادية؟</u>

بالقطع نجحت انظمة الحكم الشمولية في تحقيق انجازات اقتصادية كبرى في بلدان مختلفة و بقيادة توجهات مختفة ، لقد حققت كوريا الجنوبية ذلك بقيادة بونابرتية الى ان انتقلت الى نظام حكم شبهة ليبرالي ، و تحقق الصين الشعبية (!!) الان نموا رأسماليا غير مسبوق في تاريخ البشرية بقيادة حزب شيوعي (!!) الى الحد انها اصبحت اكبر اقتصاد فى العالم (طبقا للقوة الشرائية) او ثاني اكبر اقتصاد (طبقا لسعر تبادل العملة) ، و تحقق روسيا نموا جيدا تحت قيادة تقترب من ان تكون بونابرتية ، و تحقق فيتنام نموا رأسماليا متسارعا تحت قيادة حزب شيوعي ، و كلها انظمة حكم شمولية تتضاءل فيها الحريات الليبرالية كما نعرفها

<u>هل تسمح الرأسمالية العالمية وشركاتها المتعددة الجنسية لبلدان متخلفة تحكم بشكل بونابرتي بان نقوم بنهضة اقتصادية؟</u>

للإجابة على هذا التساؤل لابد وان نلقى نظرة أكثر تمحيصا على الوضع الدولي، لقد تغيير الوضع عن الفترة التي اعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي تغييرا كبيرا، فالنهوض الرأسمالي الكبير في العديد من الدول الكبرى، وبالذات في روسيا والصين، والصراع الكبير الدائر الان لإعادة اقتسام العالم واستعادة النفوذ المفقود، يفتح بارقة امل في الاستفادة منة و لذلك هناك فرصة لنظام حكم بونابرتي في ان يقود و ينجز مهام النمو الرأسمالي الغير منجزة شرط حسن ادارة الامور.

فالنهوض الرأسمالي يتطلب قدر من الاستقلال السياسي والاقتصادي عن الرأسمالية العالمية، ويتطلب أيضا القدرة على تعبئة الفائض الاقتصادي وتزايد القدرة على التحكم في السوق المحلية، هذا المتطلبات التي تتناقض مع مصالح بعض قطاعات الرأسمالية الكبيرة المحلية التي اندمجت وتشاركت مع الرأسمالية العالمية داخل وخارج البلاد

ولذلك فان الامر لا يمكن اختصاره في مقاومة الرأسمالية العالمية بل أيضا شركائها المحليون .

<u>مزيدا من القول حول شكل الحكم</u>

برغم نصبه السيرك الحالية، فإن الليبرالية الأوروبية بشكلها الحالي هي نتاج تطورات اجتماعية، على مدى زمني طويل، مرت بها هذه المجتمعات بحيث ان شكل الحكم الحالي متوافق مع أساسه الاجتماعي، أي رأسمالية متطورة، برغم ما كشفته حركة السترات الصفراء عن آفاق تطوره الى شكل للحكم أكثر تعبيرا عن الجمهور دون الاحتياج الى درجات التمثيل الحالية.

ان شكل الحكم هذا ، الليبرالي على النمط الأوربي ،لا يمكن استيراده واستدامته الى بلدان اقل تطورا لأن أساسه الاجتماعي غير موجود وأنه لا بديل ، في فترة النهوض الرأسمالي في مثل هذه البلدان، أما شكل حكم بونابرتي حيث تسلم الرأسمالية التي تنهض سلطتها إلى حاكم فرد يحكم باسمها ولصالحها ضمانا لاستمرار وديمومة هذه المصالح ، تصادر فيه الحريات الشعبية ، درئا لمخاطر التأثيرات الشعبية المباشرة ، أو تنجح الطبقات الشعبية في اقامة حكمها المباشر كي تقوم بنفس المهمة ، أي النهوض الرأسمالي لفترة زمنية ليست بالقصيرة ، بشكل للحكم لم يتم اكتشافه بعد ، وإن كان ، بالضرورة ، يتضمن أوسع تمثيل طبقي مباشر ممكن.

ولا يجب الانزعاج من غياب التصور المبكر لشكل الحكم، فشكل الحكم يخلقه واقع الصراع نفسة ويحدد ملامحة ولكن تبقى الملامح الأساسية له ، أي أوسع تمثيل للطبقات الشعبية ، شكلا للحكم انتقالي الطابع مرتبط بإنجاز مهام النهوض الاجتماعي.

ولعل الفترة الوحيدة التي كان ممكنا فيها بناء حكم شعبي باستخدام شكل للحكم ليبرالي هي فترة نهاية حكم البونابرتي الأول، حيث كانت الرأسمالية التقليدية ضعيفة للغاية بالتأميم وبالتوسع الاقتصادي الكبير الذي قادته وتملكته الدولة التي أصبحت المالك الأساسي لأدوات الإنتاج، وكان الوضع الدولي مازال يسمح بذلك، ولكن هذه اللحظة، الاستثنائية، قد انتهت ولا يمكن العودة اليها.

إن تاريخ شكل الحكم السائد في مصر منذ أن أصبحت جمهورية، هو بالضبط شكل حكم بونابرتي، مهما كانت التسميات العلوية الدعائية لشكل الحكم القائم، وإن كانت المهمات والتوجيهات تختلف باختلاف المرحلة ز

ان شكل الحكم هذا لم يسقط إلا عندما تحول الى ما اسماه البعض بالاولجاكيرية ، أي حكم القلة ، وهو ما حدث في نهاية حكم مبارك ، حين تحكمت مجموعة صغيرة في الحكم ، وتوقف البونابرت عن الدفاع عن المصالح الكلية للطبقة الحاكمة مكتفيا بالدفاع عن مصالح القلة المتجمعة حول الوريث ، وهو ما قاد الى أزمة اجتماعية عميقة قادت إلى ثورة 2011.

وإذا كانت الفترة التي أعقبت إسقاط حكم اخوان الشياطين قد دعمت من الاوهام حول اقامة حكم ليبرالي، اوهام دعمها استمرار التأثير المباشر للحركة الجماهيرية والاختلال النسبي المؤقت في موازين القوى، هذا الاختلال النسبي الذي مكن من الوصول إلى دستور شبهة ليبرالي ملئ بالقيود على حريات الطبقات الشعبية.

فإنه بانتهاء هذه الفترة الانتقالية و تبوء البونابرت الجديد سدة السلطة وبداية انحسار التأثير المباشر للحركة الشعبية ، فإن الاختلال المؤقت في موازين القوى قد بدأ في الانحسار التدريجي ، وبدأت الإجراءات التدريجية للقضاء على الحريات الديمقراطية المكتسبة ، بأساليب مختلفة ، بدءا من عدم تطبيق الدستور ذاته ، أم بتعديل القوانين بما يسمح بمد فترات الحبس الاحتياطي ، اوبشن حملات أمنية متوالية على اكثر قوى المعارضة نشاطا وحبس قادتها ، الى تزايد التدخل غير المباشر في عمل القضاء وأجهزة الإعلام الرسمية والأهلية، ومحاصرة التنظيمات النقابية المستقلة ومحاولة تصفيتها او تدجينها و ضمها الى الاتحاد النقابي الحكومي الاصفر، والتدخل في النقابات المهنية بما يضمن استعادة سيطرة خدم البونابرتية للنقابات التي نجحت في السيطرة عليها قوى المعارضة الديمقراطية أثناء فترة الاختلال النسبي في موازين القوى ، ومحاصرة و تصفية الجمعيات الاهلية المستقلة ، الأمر الذى امتد الى حصار الأحزاب الرسمية الجديدة والقديمة داخل مقارها الرسمية ومنعها من أي أنشطة علنية مرتبطة بحركة الجماهير، في نفس الوقت الذى تم فيه تجاهل إجراء انتخابات الحكم المحلي ، برغم

دورة المحدود ، و الاكتفاء بالسيطرة المباشرة للبونابرت بتعيينه لكل قادة الحكم المحلى، وتمديد حالة الطوارئ بشكل مستمر بألاعيب قانونية تنتهك الدستور.

وإذا كانت التعديلات الدستورية قد جاءت كي تكرس، بشكل قانونى ودستوري، السلوك الفعلي للسلطة البونابرتية الحاكمة بتعديلات يأتي على راسها تمديد فترة بقاء البونابرت في السلطة مع توسيع قاعدة اختياره رؤساء الهيئات القضائية، وتقنين الدور السياسي المحتمل للقوات المسلحة، عند اللزوم وفى خدمة البونابرت، فمن الضرورة بمكان التوقف امام تطور الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية بعد سبعة سنوات من استواء البونابرت الجديد على سدة السلطة وذلك لانعكاسها الواضح على الموقف الشعبي وعلى آفاق المستقبل.

مثل هذا التوقف الذي، بالضرورة، سيكون مختصرا، نظرا لطبيعة هذا المقال، ولان مثل هذا التقدير لابد له من ان يكون أكثر تفصيلا ويتضمن الكثير من التفاصيل والتغييرات التي طالت كل حجر في بلادنا.

البونابرتية والعلاقات الخارجية

لقد شن البونابرت هجوما منظما على أهم فصيل من الاسلام السياسي ، الاخوان المسلمين ، ليس فقط هجوما في مصر بل في كل البلاد العربية بالتحالف مع أصدقاءه العرب ، وحطم بنيتهم التحتية وطارد قادتهم ، وصحب ذلك امتداد هذا الهجوم على الفصائل الاكثر يمينية المتحالفة مع الإخوان ، وخاض صراعا طويلا مع الانبعاثات المسلحة للإسلام السياسي ، سواء في سيناء أو في الوادي ، واجبر فصائل أخرى ، أكثر رجعية اجتماعيا ، على التخلي عن الدور السياسي المباشر ، سواء خوفا من رأس الذئب الطائر ام كثمن السماح لها بالبقاء على أن تقوم من سلوكها و تقدم الدعم السياسي للبونابرت.

وفى مواجهة الحظر على التسليح الذى فرضته الولايات المتحدة ، الذى شمل التوقف عن توريد أي اسلحة جديدة ماعدا الأسلحة التي تصلح لمواجهة الإرهاب ، فلقد عقدت صفقات سلاح هامة مع كل من فرنسا و المانيا ، وصفقات تسليح أكثر اهمية مع روسيا ، صفقات تسليح ذات طابع هجومي واضح ، طائرات ميج 29 وسوخوى 35 ودبابات

تي 90 الثقيلة و شبكة دفاع جوي متكاملة بصواريخها المتطورة ،وما خفى كان اعظم ، وبذلك أصبح لمصر قوة هجومية لأول مرة منذ زمان بعيد ، وكان ذلك مصحوبا باختلاف واضح في تطبيق سياسة التجنيد الإجباري ، وفي تطوير البنية التحتية للقوات المسلحة ، وفى الاستمرار في تطبيق سياسية بناء قوات مسلحة تقليدية ذات تسليح ثقيل ، رغم الاعتراض الدائم للولايات المتحدة التي كانت تضغط منذ زمان بعيد ، دون نجاح ، لتبني استراتيجية بناء قوات مسلحة خفيفة الحركة و ذات تسليح يتلاءم معها ، لاستخدامها عند اللزوم في خدمة سياساتها الكونية ، هذه السياسات المصرية التي تعارضها ، بشكل علني ، ليس فقط الادارة الامريكية بل ايضا الكونجرس و الصحافة و مراكز الابحاث الأمريكية.

وإذا كانت البونابرتية الجديدة قد عقدت مع الولايات المتحدة اتفاقية "سيزمو" المحددة لقواعد استخدام أجهزة الاتصالات والتحكم العسكرية المتقدمة، والتي وقعت، في الغالب، تحت تأثير حلفاء مصر وامريكا العرب، والتي كانت الإدارة المصرية السابقة ترفض توقيعها، فأنها وقعت، كذلك، اتفاقية مع روسيا لاستخدام القواعد الجوية الوطنية المتبادل لمدة خمسة سنوات قابلة للتجديد.

كما بدأت مظاهر الاختلاف حول السياسات الإقليمية، الاختلاف وليس الخلاف، اى اختلاف حول عدد من القضايا الإقليمية، ولكنها لم تتطور وتنسجم الى مستوى تبنى منهج وأهداف إقليمية تتناقض مع السياسات الكونية للولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة، وقد ظهر ذلك في التصويت المغاير في مجلس الامن حول الموقف من سوريا، هذا التصويت الاكثر اقترابا من الموقف الروسي، الأمر الذي ترتب عليه توقف السعودية عن تنفيذ اتفاق الإمداد بالمنتجات البترولية لفترة من الزمن.

كما ظهر ذلك في بدايات الأزمة الليبية ، حيث دعمت مصر خليفة حفتر دعما كبيرا ، سياسيا و عسكريا ، في تطابق مع الموقف الروسي والذى بدونه لم يكن من الممكن أن تقدم مصر الدعم العسكري اللازم ، هذا الدعم الذى تركز على إمداد حفتر بالأسلحة السوفيتية المتقادمة لدى الجيش المصري والتي تم تعويضها بأسلحة روسية متقدمة ، كل ذلك برغم قرار مجلس الامن بمنع توريد السلاح لليبيا ، وهو ما يؤكد أن الولايات

المتحدة لم يكن لديها مانع من ذلك وفق شروط معينة ، شروط حماية الحدود الغربية للنظام الذى مازال حليفا لها ولأصدقائها في المنطقة من الخطر الداهم للمنظمات الإرهابية الإسلامية ، وهو ما تطور لاحقا إلى تبني القوى الدولية إلى مواقف أكثر اقترابا من الموقف المصري ، الأمر الذى كان تصويت مجلس الأمن على الموقف من الأحداث الليبية الاخيرة بالغ الدلالة ، حيث اعترضت كلا من روسيا والولايات المتحدة على مشروع القرار البريطاني !

وإذا كانت السلطة البونابرتية الجديدة تطمح إلى أن تتحول لمركز إقليمي لتجارة الغاز الطبيعي بعقد اتفاقات لشراء الغاز الاسرائيلي و القبرصي ، العاجزين عن استهلاكه ، ثم تسيله في مصانع التسييل المصرية ، التي لم تجد بعد غازا مصريا كاف لاستخدام كامل طاقاتها ، حتى الآن ، وعقدت اتفاقات ابتدائية مع كلا منهما ، الذى من المؤكد لم يحظى بالدعم الأمريكي لأسباب متعلقة بالصراع الدولي مع روسيا ، فالغاز المسال يمكن أ ن يباع لأي دولة مستهلكة تمتلك إمكانيات إعادة تسلية ، وبالتالي يمكن بيعه للصين او الهند او دول شرق اسيا وبالطبع للدول الأوروبية ، في حين تفضل الولايات المتحدة أن يتم تمديد خط أو خطوط أنابيب الى أوروبا بحيث يكون اتجاه التصدير في اتجاه واحد يلقى مزيدا من الضغوط على الغاز الروسي الذى فشلت الولايات المتحدة في توسيع تصديره ، عبر ألمانيا ، إلى أوروبا التي رفضت الخضوع للضغوط الامريكية.

ومن الخطأ الاعتقاد أن جهود الولايات المتحدة الهدف منها اتاحة الفرصة لتصدير فائض الغار الأمريكي، لان الكميات المتاحة للتصدير الى اوروبا او غيرها من البلدان خارج شمال امريكا، ضئيلة مقارنة بالاحتياج الأوربي او لطاقات التصدير الروسية، حيث تبلغ حوالي 20% من طاقة التصدير الروسية.

واذا كان مثل هذا التوجه الأمريكي مرتبط بما يمكن أن يتبقى من غاز كلا من قبرص وإسرائيل بعد تنفيذ الاتفاق مع مصر ، فإن الأمر ذو الدلالة أن مصر لم تدعى للاشتراك في هذه الدراسات والاجتماعات برغم أن الاحتمالات لتحقيق اكتشافات غازية جديدة في المنطقة الاقتصادية المصرية مرتفعة للغاية ، ورغم الجهود الامريكية ، فلقد صادق البرلمان القبرصي على الاتفاق مع مصر ، ولعل من الواجب الاشارة الى ان شركة حكومية

روسية قد اشترت جزء من حصة أيني في حقل ظهر للغاز ، أكبر الحقول المصرية ، الأمر الذى لا يمكن له أن يتم دون موافقة الحكومة المصرية.

يضاف إلى هذه الاختلافات ، المزيد ، حيث تتوجه السلطة البونابرتية الى مزيد من تدعيم العلاقات الاقتصادية مع روسيا والصين عبر جهود دؤوبة ، كللت بالاشتراك في المجهود الصيني لما يسمى طريق الحرير ، وتوقيع العديد من العقود الاقتصادية الجديدة ، مثل المنطقة الصناعية الروسية الجديدة بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس ، وعقد المحطة النووية بالضبعة ، والعقد الكبير لتوريد 1300 عربة سكك حديدية مع روسيا ، والعقد الصيني لخط المونوريل ، ومدينة الغزل والنسيج الصينية التي تحوى 57 مصنعا بمشاركة مقدارها 17% لراس المال العام، وعقود انشاء محطات توليد الطاقة من الفحم الكبيرة الحجم على ساحل البحر الاحمر ، ومصانع الفوسفات بالوادي الجديد ، وبناء ابراج العاصمة الادارية .

ولعل من المفيد التذكير بان الدول العظمى لا تبنى سياستها على الاختلافات ، بالقطعة ، ولكن تبنى سياستها على التأثير الكلى لسياسات الدول و تأثيرها على مصالحها الدولية ، فالبونابرتية الجديدة دعمت التحالف السياسي و الاقتصادي مع البلدان الخليجية ، برغم التباينات هنا او هناك ، واستمرت في علاقات الصداقة مع اسرائيل ، فبدلا من تصدير الغاز اصبحت تستورده منها ، واستمرت في اتفاق الكويز الذى يتيح تصدير الملابس ، بدون جمارك ، الى سوق الولايات المتحدة شرط ان تحتوى على 10% منتجات اسرائيلية ، برغم الانتقادات العلنية الخجولة للسياسات الاسرائيلية عندما تتطلب الضرورة ذلك ، أي ان سياسات البونابرتية الجديدة لا تشكل تهديدا استراتيجيا لمصالح الولايات المتحدة او حلفائها الغربيين و المحليين ، ولذلك يمكن التحدث عن ان السياسات الحالية للولايات المتحدة وحلفائها هو اتباع سياسة الاحتواء للبونابرتية الصاعدة .

الخبرات التاريخية لتعامل الرأسمالية العالمية مع البونابرتية المصرية

ولعل من المفيد هنا مراجعة الخبرة التاريخية لتعامل الولايات المتحدة مع الحكم المصري البونابرتي للدروس البليغة التي تقدمها، حيث يظهر ذلك بشكل واضح عند استعراض تطور المساعدات الاقتصادية الامريكية (راجع الملحق لتاريخ وحجم المساعدات الامريكية).

ففي السنوات القليلة السابقة ل 23 يوليو كان حجم المساعدات في حدود مليون دولار (+أو-) ، ولكنها تقفز سنة 1953 الى 12.9 مليون ، وهو تطور كبير يجد تفسيره ، إلى حد بعيد ، لرغبة الإدارة الأمريكية في دعم النظام الجديد ، الذى يواجه ما كان يزعج الإدارة الأمريكية بشدة ، أي تطور حركة جماهيرية مستقلة واسعة النطاق يساهم فيها بشكل ملحوظ المنظمات اليسارية و الاتجاه الوطني الديمقراطي في حزب الوفد بقيادة الطليعة الوفدية ، و منظمات نقابية عمالية انتزعت حقوقا تنظيمية واسعة الى مستوى إنها كانت على شفير النجاح في تشكيل ثاني اتحاد عام للعمال بعد اتحاد 1924، هذه الحركة الجماهيرية التي كانت تنادى في مظاهراتها الاحتجاجية بالتحالف مع الاتحاد السوفيتي ، للتخلص من الاستعمار البريطاني ، والتي بادرت إلى الكفاح المسلح في منطقة القناة ، وهو ما كان ينذر بعواقب و خيمة على توازنات المصالح الدولية للدول العظمى ، ومنها التناقضات بين السياسة الاستعمارية القديمة لبريطانيا و جهود الولايات المتحدة للحلول محلها بسياسات جديدة لا تستفز الشعوب

وينخفض حجم المساعدات سنة 1954 الى 4 مليون دولار، حيث تشهد هذه السنة، فترة من احتدام الصراعات الداخلية، انتظارا لنتائج هذا الصراع.

ولكنها تعاود الارتفاع بشدة سنة 1955 و1956 لتبلغ 66 و33 مليون دولار، على التوالي، رغم سياسات عدم الانحياز وتنويع مصادر السلاح التي تبنتها الإدارة المصرية، وهو ما يجد تفسيره في رغبة الادارة الامريكية في امتلاك وسائل للتأثير في سلوك هذه الإدارة.

ولكنها تكاد تنعدم سنوات 1957 و1958 نتيجة للصدام الواسع النطاق حول بناء السد العالي وتأميم قناة السويس ومشروع حلف بغداد والموقف من الحرب الأهلية اللبنانية والوحدة المصرية السورية.

وبرغم كل ذلك تعاود الارتفاع مرة اخرى سنة 1959 الى مبلغ 44 مليون دولار مع اصطدام الإدارة المصرية الواسع النطاق مع التنظيمات اليسارية، المصرية والعربية، والجهد الذي بذلته لتصفية وإضعاف نفوذها السياسي، بالاعتقال وشن الحملات السياسية التخوينية واتهامات العمالة .

وتستمر المساعدات في الزيادة إلى أن تبلغ أقصاها في عام 1962 حيث تصل إلى 200 مليون دولار، للاحتفاظ بإمكانية التأثير على القيادة السياسية المصرية المتمردة، رغم الإجراءات الداخلية التي تبنتها هذه القيادة بالتأميم الواسع النطاق وبتدعيم التوجهات السياسية لتطوير العلاقات مع المعسكر السوفيتي

.

وتبدأ المساعدات في التناقص التدريجي ، بعد ذلك ، الى ان تصل الى مبلغ 12 مليون دولار سنة 1967 مع اكتمال رؤية الإدارة الامريكية بان محاولات الاحتواء قد وصلت الى اقصى ما يمكن ان تحققه وان استمرار تطور قدرة السلطة المصرية قد يؤدي إلى نتائج وخيمة على صعيد المنطقة و على أوضاع الصراع العالمي ، فتقرر ضرورة اصطياد الديك الرومي بحرب 1967.

وتنعدم المساعدات الى ان تقوم حرب 1973، وبرغم إعلان القيادة السياسية المصرية، في أعقابها، عن توجهاتها السياسية الجديدة، الا ان حجم المساعدات يتزايد، تدريجيا ، بشكل بطيء ، لضمان رسوخ التغيرات الداخلية المتعاقبة ، التي تبنتها السلطة المصرية ، بما يضمن عدم إمكانية التراجع عنها ، ولكنها تبقى مساعدات اقتصادية في حدود 900 مليون سنة 1977

وبتوقيع معاهدة كامب ديفيد، و باكتمال التحالف مع الولايات المتحدة، مستندا الى واقع داخلي وإقليمي راسخين، تتطور المساعدات الأمريكية بحوالي 1000 مليون دولار مساعدات اقتصادية و 1500 مليون دولار مساعدات عسكرية (للمرة الأولى) ، ويكتمل خلق الواقع جديد .

وبرغم الاتفاق على التقليل التدريجي للمساعدة الاقتصادية بدءا من 2003 و استمرار المساعدة العسكرية ، الا ان هذه المساعدة العسكرية تنخفض انخفاضا كبيرا عند الخلاف حول الموقف من الاخوان المسلمين ، وتتوقف الولايات المتحدة عن تنفيذ التزاماتها التعاقدية سنة 2014 ، فيتوقف تنفيذ الامداد بالطائرات المقاتلة والهيلوكوبتر وبأبراج الدبابات ، الامر الذى يدفع البونابرتية ، كأحد الاعتبارات ، الى عقد صفقات سلاح كبيرة مع المانيا و فرنسا وروسيا ، وتدرك الولايات المتحدة محدودية أجراءها ، فتعاود امدادات السلاح وان كانت تحدد مجاله بقطع الغيار و الاسلحة اللازمة لمقاومة الارهاب مثل طائرات الهليكوبتر ، وغير معروف كيف تطورت مواقف الاطراف بعد ذلك نتيجة لنقص الافصاح.

الخلاصة، ان تاريخ البونابرتية مع القوى الرأسمالية العالمية ليس تاريخا متواليا من الصراع، بل، ان صح القول، هو تاريخ متوالي من محاولات الاحتواء والتعاون، يتطور احيانا الى حد الصدام المسلح باستخدام القوى المحلية المستعدة للمساهمة، ولذلك لا يمكن نفى امكانيات الاستخدام المباشر للقوة العسكرية في المستقبل، فالعالم الان مختلفا عما كان في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي.

وإذا كان ما سبق يقدم أهم ملامح العلاقات الخارجية البونابرتية الجديدة، فمن الأهمية بمكان التوقف عند التغييرات الاقتصادية التي تبنتها على الصعيد الداخلي.

السياسات الاقتصادية

لم تحدث البونابرتية الجديدة اختلافات كبرى في السياسات الاقتصادية السائدة، بل تطبقها وتعدلها في نفس التوجه السابق، ولكن بمعدلات متسارعة، فتشرع في تطبيق

اتفاقها مع البنك الدولي بهمة بالغة، الأمر الذي يترتب علية ارتفاعا كبيرا في التضخم وتآكل القدرة على الاستهلاك للعاملين بأجر، في نفس الوقت الذي ترتفع فيه الضرائب الغير مباشرة وتبقى الضرائب المباشرة في حدودها الدنيا، وتقود استثمارات عامة كبيرة بشكل ملحوظ بشكل منفرد او بالاشتراك مع راس المال الخاص المحلى و الأجنبي، كما سياتي.

فتقوم بجهد كبير في تحديث وتوسيع شبكة توليد وتوزيع الكهرباء ورفع كفاءتها، وتغيير القواعد المنظمة التي تسمح بالاستثمار الخاص في الطاقات الجديدة والمتجددة بالإضافة الى الوضع القديم الذي يسمح بالاستثمار الخاص في محطات القوى التقليدية، الأمر الذي يترتب عليه نتائج ذات مغزى في قدرات توليد الطاقة من المصادر المتجددة وفى تعاظم طاقات التوليد التقليدية وتطوير واضافة مراكز التحكم في الشبكة الكهربائية وفى تطوير غير مسبوق في شبكات التوزيع بكافة انواعها.

وتستثمر بكثافة في تطوير وتحديث والتوسع في صناعات تكرير البترول وفي الصناعات الكيماوية وفى صناعات الاسمدة والفوسفات والألمنيوم والسكر، حيث يستثمر، على سبيل المثال، العشرات من المليارات من الدولارات في قطاع البتروكيماويات وتكرير البترول، في نفس الوقت الذي يبدأ في تطوير شركات قطاع الأعمال العام التي تقادمت معداتها وتأكلت طاقاتها الانتاجية وفقدت عمالتها ذات الخبرة وتتعرض بعض قطاعاتها لخسائر مادية فادحة، الأمر الذي انعكس على غيرها من القطاعات الإنتاجية بالسلب ، هذا التطوير الذى يتضمن تصفية بعض الشركات التي لا يمكن تطويرها وتوسيع الطاقات الإنتاجية للعديد منها ، مثل شركات الغزل والنسيج والصناعات الكيماوية ، وبداية طرح رخص صناعية جديدة في صناعة الصلب ستغير الواقع الإنتاجي لهذه الصناعة تغييرا شاملا.

ويحدث توسع كبير جدا في ادخال شبكات الغاز الى المنازل، فانتهاء العام المالي 2018-2019، يكتمل ادخال الغاز الى 4 مليون منزلا بالإضافة الى ال 6 مليون منزل التي كانت تغذى بالغاز في بدايات 2014، وسيستمر هذا التطور لسنوات قادمة وذلك لتخيف الضغوط المالية الناشئة عن استيراد البوتاجاز الذي لا يكفي إنتاجه المحلى لتغطية الاستهلاك.

وتقوم بجهد واضح في تطوير شبكة الطرق وشبكات النقل الداخلي في المدن الكبرى وتشرع في تطوير شبكة النقل بالسكك الحديدية وفى تطوير الموانئ، ويتم تعديل البنية التشريعية بما يسمح باستثمار المال الخاص في النقل بالسكك الحديدية.

وتدعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة بإنشاء المجمعات الصناعية، وتوفير ظروف أفضل لصناعات الجلود والأثاث والغزل والنسيج بإنشاء مدنها الصناعية الجديدة.

وتبذل جهدا، لا يمكن تقويمه، لقلة البيانات، في استصلاح الأراضي الزراعية، ولكن الزراعة الرأسمالية الكبيرة المرتبطة بالصناعة تبدأ في الظهور في مصنع السكر الجديد بالمنيا حيث خصص له 180 ألف فدان من الأراضي الجديدة حيث سينتج 900 ألف طن من السكر سنويا عند اكتماله تكفي لتغطية 75% من النقص في الإنتاج المحلى، ويتم كذلك تطوير الزراعة المحمية في الصوب الزراعية التي لا تتوفر بيانات كافية عنها.

ويبذء جهد أكثر تنظيما في إدخال شبكة المجاري للمزيد من المحرومين منها والذي يبلغ حوالي 50% من عدد السكان، وتكثف الجهود لتطوير وإنشاء محطات جديدة لمعالجة مياه المجاري إلى مستوى المعالجة الثلاثية بما يسمح باستخدامها في الزراعة، الأمر الذي يترتب عليه تقليل التلوث في مياه المصارف وترع الري و النيل نفسة و البحيرات الشمالية و بحيرة قارون وبما يسمح باستزراع مزيدا من الأراضي في سيناء وفى الوادي، ولعل هذا التوسع الزراعي هو احد اهم العوامل الدافعة لمثل هذه الاستثمارات.

ويبدأ في تقليص دعم الكهرباء والوقود بشكل تدريجي طبقا للاتفاق مع البنك الدولي، مصحوبا بمحاولات للتحكم وتعديل دعم السلع الغذائية، وتقديم دعم نقدي متواضع للأسر الاشد احتياجا للتخفيف من الاثار السياسية لهذا التوجه.

ويتم توسع كبير في انشاء المناطق السكنية بالمدن القديمة وانشاء مدن الجديدة ، بعضها كان مطلوبا بشدة منذ زمان بعيد تلبية للاحتياجات المتزايدة للسكان او لاتقاء الانهيارات الكارثية للمناطق القديمة ، مثل مدن اسيوط و المنصورة و المنيا الجدد ، ولكن في نفس الوقت يتم انشاء مدن كبيرة لا تقتضى الاولويات او اوضاع الاقتصاد القومي انشائها ، مثل العاصمة الادارية او العلميين الجديدة ، والتي تم انشائها ، في

تقديري ، لاعتبارات سياسية انطلاقا من خبرة ثورة 2011 التي حاصرت هيئات الدولة في مقارها بالعاصمة ومنعتها من مزاولة أنشطتها ، وبأنشائها وانتقال هيئات الدولة القيادية اليها ، خلف اسوار هذه المدن ، يعتقد من انشأها انه قد تحرر من احتمالات الضغوط الشعبية عندما يأتي الاوان ، ولكن هذا التوجه يلقى بأعباء ثقيلة على قدرة الاقتصاد القومي على توجيهه الفائض الاقتصادي الى أولوياته الاولى ، أي تحسين الصحة و التعليم والخدمات و الاستثمار الصناعي والزراعي .

وتحت الضغط الشعبي تقر البونابرتية حدا أدنى متواضعا للأجور تحركه مرتين بعد خمسة سنوات، وتمده لينطبق على للعاملين بأجر في القطاع الخاص.

الخلاصة أن التوجهات الجديدة بزيادة استثمارات راس مال الدولة لم تظهر نتائجها بعد على صعيد تأثيرها على الاوزان النسبية للمساهمات بين راس المال الدولة وراس المال الخاص، وأن كان يمكن التعرف على التوجهات أذا تعرفنا على الاستثمار خلال السنوات القليلة الماضية في علاقتها بما كان سائدا قبلها، وسيقتصر البحث على الفترة منذ عام 2003/2002 حيث تتوفر البيانات، وأن كنا سنستعرض التطورات دون الاخذ في الاعتبار استثمارات استخراج النفط والغاز للوصول الى نتائج اعلى دلالة.

فاستثمارات راس مال الدولة تبدأ في بداية الفترة عند 56% من حجم الاستثمارات، وتتراوح حول هذا الرقم الى أن تأتى حكومة رجال الاعمال سنة 2005 فتبدء في الانخفاض حيث يدور حجم الاستثمارات حول الرقم 40%، اقل او اعلى قليلا، الى أن يبذء تغيير الاتجاه عام 2015 حيث يبذء في التصاعد ليبلغ. 44% ثم 45% ثوم 60% الى أن يبلغ عام 2018 ما مقداره 67.5% ثم ينخفض الى 51% عام 2019، الامر الذي يؤكد التوجهات الجديدة.

ولعل التعرف على تفاصيل تطور الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الانتاجية يوفر دلات أكثر دقة من الارقام الاجمالية التي تتداخل معها استثمارات خدمية.

فللمرة الاولى للفترة محل الدراسة ، من 2002 الى 2019 تتجاوز استثمارات راس مال الدولة الاستثمار الخاص ، الذى كان سائدا من قبل ، في العام 2018/2017 في كافة القطاعات الانتاجية ، حتى في الزراعة ، فاستثمارات الزراعة لراس مال الدولة نسبته 5.3% في مقابل 2.6% لراس المال الخاص ، وفى الصناعة التحويلية 7.5% مقابل 5.6% ، والتشييد 5.5% مقابل 1.6% ، والنقل و التخزين 12.5% مقابل 3.2% ، ويستمر نفس التوجه في العام اللاحق 2019/2018 ، وكلها ارقام واضحة الدلالة و ستنعكس في السنوات القادمة على النصيب المتولد في الدخل القومي .

ان هذا الاستعراض السريع للتطورات الاقتصادية يوضح بجلاء السياسات الاقتصادية الحالية للبونابرتية الجديدة ، فأهدافها واضحة في تطوير البنية التحتية بما يسمح بالاستثمار المحلى و الأجنبي ، وتبنى سياسة استثمار براس المال العام لإحلال الواردات بالمنتج المحلى وزيادة القدرات التصديرية في بعض المنتجات ، مثل الاسمدة و المنتجات الكيماوية ، تخفيفا للضغوط المتزايدة على ميزان المدفوعات ، وذلك باستثمار الدولة المباشر في بعض القطاعات الحاكمة ، وهى استثمارات كبيرة ، وتشجيع النمو الرأسمالي في القطاعات الصغيرة و المتوسطة وفى الزراعة ، وتشجيع الاستثمارات الرأسمالية المحلية و الأجنبية الكبيرة في قطاعات اخرى ، حتى ولو كان بعضها يلقى بضغوط اقتصادية على قطاعات الدولة الصناعية المتقادمة او على الاستثمارات الخاصة القائمة و التي تعانى بشدة ز .

ويواكب كل هذا زيادة كبيرة جدا في الدين القومي ، الذى يظهر تأثير جزء منة فقط في الموازنة العامة للدولة ، حيث أن الدين الحكومي فقط هو الذى يظهر في بها ويبلغ حوالى نصف الدين العام ويستهلك معظم موارد الموازنة سواء لسداد الفوائد ام دفعات سداد أصل الدين ، هذا الدين العام الذى تحوم الشكوك حول جدوى بعض قروضه وأولوياتها و ما يترتب على ذلك من الشكوك المشروعة في القدرة على السداد مستقبلا ، الامر الذى يدفع الى المزيد من الضرائب الغير مباشرة والى الغاء بعض الدعم الذى يقدم لأسعار بعض الخدمات ، الامر الذى يزيد من الاعباء التي تتحملها الطبقات الشعبية ، في نفس الوقت الذى يستمر المعدل المنخفض لأسعار الضريبة المباشرة التي

يتحملها اصحاب رئس المال. ، برغم زيادته زيادة طفيفة من 20% الى 25% عبر سنوات.

ولعل من الواجب الاشارة الى ان استجابة راس المال الخاص و الأجنبي للاستثمار مازالت ضعيفة ، وبالذات في القطاعات الانتاجية ، ما عدا في قطاع استخراج النفط و الغاز ،وذلك بالمقارنة بالاستثمارات الحكومية خارج المناطق الاقتصادية الخاصة التي لا تتوافر معلومات موثقة عنها ، فما امكن رصدة ، حتى الان ، هي ثلاثة استثمارات كبيرة فقط ، مشروع مصافى مسطرد التي تتم بالمشاركة بين المال العام و راس مال مصري خاص ، ومشروع مصانع الغزل و النسيج الصينية بمدينة السادات و بالاشتراك ايضا مع راس المال العام ، ومشروع مصانع السكر بالمنيا التي تتم باشتراك راس المال الأجنبي ايضا مع راس المال العام ،هذا بالطبع خارج قطاعات البحث و الانتاج البتروليين اللاتي يتم فيهما استثمارات اجنبية كبيرة، كل ذلك بالرغم من التعديلات التشريعية التي ازالت بعض القيود على الاستثمار الخاص و برغم التطور المتسارع في تحديث البنية التحتية اللازمة لأى استثمار(مرفق بيان بالاستثمارات في مجال البترول).

ان التهوين مما تقوم به البونابرتية ، على الصعيد الاقتصادي ، يضر اشد الضرر بقوى اليسار ويدعم من عزلتها ، فالجهد البونابرتي ليس " فانكوشا " ، فالعشرات من مليارات الدولارات يجرى استثمارها ، فان حجم الاستثمار بقطاع البترول يبلغ 47 مليارا ، منهم 27 مليارا للحقول الجديدة و 20 مليارا للتوسع في التكرير و الكيماويات و الاسمدة ، ويبلغ حجم الاستثمارات في مجال الكهرباء 515 مليارا من الجنيهات ، وهذه المبالغ هي التي امكن التعرف عليها نتيجة لنقص الافصاح ، ولكن هناك عشرات اخرى من المليارات في قطاعات اخرى ، مثل الطرق و المترو و السكك الحديدة و الموانئ والتجمعات الصناعية.

ان هذه التغييرات مازالت في بداياتها ولابد من مراقبتها بدقة لأنها تخفى خلفها مصالح وسلوك طبقات اجتماعية مختلفة وستؤثر تأثيرا كبيرا على تطور الصراع الطبقي وعلى مصير بلادنا، وتعيد، من جديد، طرح قضية التنمية و دور راس المال الخاص بها، وهى نفس ما واجهته بلادنا في بدايات حكم البونابرتي الاول من 1954 الى 1957، الى ان بدء

التغير مع تأميم استثمارات الدول المساهمة في العدوان الثلاثي و انشاء المؤسسة الاقتصادية المملوكة للدولة، وبداية تشكل فئة اجتماعية جديدة، البرجوازية البيروقراطية.

البونابرتية والعسكرتارية

ولعلنا في حاجة الى مناقشة الفكرة الرائجة بين الكثيرين بان السلطة البونابرتية الحالية هي سلطة العسكر ، بحكم ان قائدها من اصل عسكري و استجابة للدور المتزايد الذى تلعبه القوات المسلحة على الصعيد الاقتصادي ، وهى في تقديري توصيف ادبي وليس تعبيرا سياسيا ولا يقف على اقدام راسخة من الحقائق الطبقية الراسخة ، فالقوات المسلحة ، كمؤسسة ، لا تمارس السلطة السياسية وان كانت تقدم الدعم لسلطة البونابرت ، وهو نفس ما كانت تقدمة للبونابرت الاول ، ولا يمكن الاستناد الى ان الكثير من مواقع الدولة القيادية يتولاها عسكريون سابقون ، ولعل التذكير بخبرة مشاركة العسكريون بالسلطة في زمن البونابرت الاول ان يقدم لنا مثالا واضحا لما اريد ان الفت الانتباه الية ، فالكثير من هؤلاء العسكريون السابقون كانوا اعوانا مباشرين للبونابرت الاول ولكن ليس كممثلين للمؤسسة العسكرية ،بل كأفراد من اهل الثقة ، فهل كان صدقي سليمان او ثروت عكاشة او حتى زكريا محى الدين ممثلين للمؤسسة العسكرية ؟ وهو نفس ما يتم الان فيما يتعلق بوظائف المحافظين وبعض الوزراء.

وبرغم كل ذلك، فيجب ملاحظة تزايد الدور الاقتصادي للقوات المسلحة في اعقاب تولى البونابرت لسلطاته، كما هو واضح بملحق هذه الدراسة، حيث تزايدت استثماراتها بقطاعات حيوية كثيرة مثل الاسمنت والحديد والبتروكيماويات، بالإضافة الى التزايد في الاستثمارات التقليدية مثل الزراعة وتربية الاسماك والحيوان وادارة الطرق.

ولكن أحد اهم التعديلات التي ادخلت على دستور 2014، والتي لم يتنبه لها أحد، المتعلقة بطريقة اختيار وزير الدفاع، حيث اشترطت ضرورة موافقة المجلس الاعلى للقوات المسلحة على الاختيار، هذا التعديل الذي يستجيب لخبرات الثورة، حيث كان وزير الدفاع معرضا للعزل، وهو مأتم فعليا في بداية حكم اخوان الشياطين، ان كل هذه التغييرات، الاقتصادية و الدستورية والقانونية، هي تغيرات تتيح للقوات المسلحة

هامش اوسع في المناورة السياسية او حتى دور سيأسى مباشر، اذا اقتضت الضرورة ذلك في المستقبل.

البونابرتية والتركيب الطبقي

أذا كان الصعود التاريخي للبونابرت الاول قد اسفر عن تغييرات طبقية كبيرة ، تغييرات تمت بشكل تدريجي ، بدأت بتصفية طبقة كبار ملاك الأراضي وتشجيع الراس مال الخاص و تعديل قوانين راس المال الأجنبي بما يسهل من قدومه ، والشراكة ما بين راس مال الدولة و راس المال الخاص ، الا أن تطورات الصراع السياسي الدولي اسفر عن نتائج مختلفة ، فمع حركة التأميم التي اعقبت حرب 1956 ، بتأميم المصالح الفرنسية و الانجليزية ، بدأت في التشكل فئة اجتماعية جديدة ، البرجوازية البيروقراطية ، ومع استمرار احجام راس المال الخاص عن الاستثمار ، سواء لارتباطه مع الرأسمالية العالمية او لضعفة الاقتصادي او تخوفه من سياسات البونابرت ، فان البونابرتية وجهت ضربة كبرى لراس المال الخاص بالتأميم المتوالي اعوام 1960 و61 و62 ، واتخذت سلسلة من الإجراءات الاقتصادية لتعظيم الاستحواذ على الفائض الاقتصادي ، مثل التسعير الجبري للمحاصيل الزراعية وقوانين ايجارات المساكن واحتكار التجارة الخارجية ، فأن الصعود البونابرتي الجديد ، اتى في لحظة فارقة ، لحظة تقلص فيها نفوذ البرجوازية البيروقراطية الى حدوده الدنيا بحيث اوشك على التلاشي بتولي حكومة رجال الاعمال وسيادة الاولجاريكية ، لحظة ازمة اجتماعية كبرى هددت النظام الرأسمالي نفسة واتاحت للجماهير الشعبية هامش واسع في ممارسة حرياتها .

أن تولى البونابرت الجديد، الذي حظي بتأييد مختلف الطبقات الاجتماعية، كلا طبقا لتصوراته وأمانيه وأحلامه، فان المهام الموضوعية طرحت نفسها وبقوة.

وبرغم أن التغييرات مازالت في بدايتها، تغييرات ستصبح شديدة الارتباط مع الصراع الدولي في المنطقة والدور الذي تامل الدول العظمى أن تقوم به بلادنا، فان الاحتمالات مفتوحة لعودة البرجوازية البيروقراطية بقوة، برغم ان السياسات الرسمية، الان، هو تشجيع الاستثمار الرأسمالي الخاص والترحيب بالمشاركة معه، والترحيب كذلك باستثمار الراس مال الأجنبي، فكيف ستطور الامور؟ لنراقب لنرى.

<u>الموقف من البونابرتية</u>

من المؤكد أن البونابرتية الجديدة مازالت تحظى بتأييد شعبي واضح ، وان كان يتأكل مع زيادة الأعباء الملقاة على عاتق الطبقات الشعبية ، سواء نتيجة لاصطدامها مع التيارات الإسلامية المتطرفة وعلى رأسها اخوان الشياطين ام للجهد الاقتصادي الواضح الذى تقوم به والذى تراه الجماهير ولا تراه المعارضة الديمقراطية و اليسارية الغارقين في الاوهام الليبرالية ، التي لا تبدى الجماهير اهتماما بها ، فالطرف الاول ، الجماهير الشعبية ، مازال لديها أمل في البونابرتية الجديدة وهى غير مدركة ، بعد ، لضرورة دفاعها عن حرياتها الديمقراطية الشعبية وارتباط ذلك بنصيبها من القيمة الاقتصادية المتولدة اجتماعيا اوعن الكفاح لزيادة قدرتها على توجيه النشاط الاقتصادي والسياسي بما يتلاءم مع مصالحها ، و المعارضة اليسارية ، تطمح لنظام حكم ليبرالي يناسب الرأسمالية الناضجة ، أي عن دستور ليبرالي لا تهتم به الجماهير ولا تريده الرأسمالية التي لم تنضج بعد ، وبذلك تهدف المعارضة اليسارية الى شيء لا يريده أحد و لن يفيدها هي كثيرا ، بديلا عن الدفاع ، باستقامة ، عن مصالح الجماهير الشعبية الشاملة ، وهو ما يظهر بشكل واضح في معركة تعديل الدستور ، فما دام تعديل الدستور قد طرح للنقاش فلماذا لم تطالب المعارضة اليسارية بحرية تشكيل النقابات العمالية و المهنية ؟ او عن حقوق التظاهر والتجمع والاضراب؟ او عن ضرورة النص في الدستور على وضع حد أدنى للأجور يراجع سنويا؟ وغيرها من التعديلات التي تفتح الباب للجماهير الشعبية، في نفس الوقت الذي ترفض فيه التعديلات التي تكمل انتصار البونابرت، هذه المطالب المتضمنة فعليا في برامجها.

<u>ولكن لماذا يجب مقاومة انتصار البونابرتية؟ او حتى القبول بالحكم البونابرتي؟</u>

الأسباب عميقة ، يأتي على راسها ان البونابرت ، أي بونابرت ، يصبح أكثر استقلالا عن الطبقة الاجتماعية التي يمثلها ومن الممكن ان يتبنى اتجاهات او قرارات تأتيه في المنام او بدون دراسات جدوى ، ومن الممكن ان يشرع في مشاريع ، لا تمول من ميزانية الدولة ، ولكنها تستهلك جزءا من قدرة المجتمع على الاستثمار في الاتجاهات المطلوبة شعبيا، الذى من واجبه ، ما دام بونابرتا ، ان يوجهها الى الاستثمار في الأولوية الاقتصادية الأولى

،أي في الصناعة و الزراعة ، وقد يتبنى سياسات لا تتلاءم مع المصالح الطبقية التي يمثلها او مع مصالح الطبقات الشعبية .

ولأنه لا يمكن تحقيق التقدم، حتى ولو كان تقدما رأسماليا، هذا التقدم الذي بالضرورة سيكون أكثر استقلالا، دون الصدام مع الرأسمالية العالمية، صدام لا يمكن تجنبه، للأهمية القصوى لبلادنا في الصراع العالمي الدائم لإعادة اقتسام العالم، صدام لا يستطيع أي بونابرت، الصمود في مواجهته، إلا بالمشاركة الشعبية الحقيقية، وليس مجرد التأييد الشعبي، فلقد سبق، في تاريخ بلادنا، ان حكمنا بونابرتا كبيرا ذو رؤية ومشروع وتمتع بتايد شعبي عارم، لكنه تعرض لهزيمة كبرى قادت بلادنا الى اربعين عاما عجافا.

ولعل من المفيد التوقف قليلا حول البونابرتية الاولى، في فترتها الجنينية الابتدائية، فلقد تواكب مع صعودها، العداء للحركة الشعبية وللتنظيمات النقابية العمالية المستقلة الى حد اعدام قادة عماليين، والعداء الواضح للأحزاب شبة الليبرالية للبرجوازية المصرية، ويا للعجب يا رجب، ان يتم كل هذا في تحالف مع اخوان الشياطين، وتنجح البونابرتية في عقد اتفاق للجلاء يتضمن بقاء قاعدة عسكرية بريطانية في منطقة القناة، برغم الرفض الدائم للحركة الوطنية المصرية لمثل هذا النوع من الاتفاقات.

وتتبنى هذه البونابرتية اجراءات اقتصادية تخفف من شروط استثمار راس المال الأجنبي وتوسع من السوق الداخلي وتخفف من الضغوط الداخلية بتطبيق قوانين الاصلاح الزراعي.

كل هذه الاجراءات التي يترتب عليها تخفيف الضغوط السياسية الداخلية وتلقى تأييدا واضحا من القوى العظمى الصاعدة، الولايات المتحدة.

هذه التطورات تضع قوى اليسار في مازق عميق امام ظاهرة جديدة لا تستطيع ان تقدم لها تحليلا متماسكا ، وهى معذورة في عجزها عن ذلك لأسباب كثيرة ، فتراوح ما بين التايد الى اتهام البونابرتية الصاعدة بالفاشية ، وينتهى الامر الى تبنى توجهات ليبرالية في ازمة مارس الشهيرة ، توجهات ما كان ممكن لها ان تنتصر ، ويبدو ان هذا الدرس البليغ

لم يتم استيعابه بعد ، لذلك لابد الان من رؤية الواقع وهو يتغير ، خصوصا انه يتغير بشكل سريـع جدا ، و لا يمكن الاكتفاء بإبراء الذمة باستخدام تعبيرات سياسية وصفية لا تغني من جوع ، مثل التبعية و العمالة و الاقتصاد الريعي والخيانة ، فكلها عبارات تفتح الطريق الى الاستسهال والخفة و عدم المسؤولية ، ولن تفضى الا الى عزلة سياسية خانقة.

ان التوقف عند السنوات الاولى للبونابرت الاول توضح بشكل حاسم الاهمية البالغة لرؤية التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في صيرورتها، أي وهي تتغير، ومحاولة اكتشاف افاق التغير، ولعل من اللازم، لاحقا، التوقف عند تطور البونابرتية الاولى وموقف اليسار منها، للدروس البليغة التي سيقدمها هذا التوقف في خدمة الاجابة على الاسئلة الملحة التي يطرحها الحاضر.

الكمون الاستراتيجي

ومن الضروري، هنا، التعرض لبعض أفكار المفكرين الداعمين للبونابرت الذين يروجون لسياسة ما اسموه بالكمون الاستراتيجي، أي تجنب الصدام مع مصالح القوى العظمى في المنطقة قدر الامكان الى اطول فترة ممكنة مع تبني سياسات دعائية واعلامية هادئة عند الاختلاف، الذي قد يكون ضروريا.

وفى تقديري أن ما اسموه بالكمون الاستراتيجي هو وهم كبير، فبلادنا تقع في صرة العالم حيث يحتدم الصراع بين القوى العظمى ووكلائها المحليين، صراع من الممكن أن يتطور احيانا الى استخدام السلاح، هذا الصراع الذي لا يمكن تجنبه، إذا تناقضت السياسات البونابرتية مع مصالح القوى العظمى، وقد تكون سياسات الكمون الاستراتيجي صحيحة إذا انتقلت بلادنا من مكانها لتتجاوز نيوزيلندا في أقصى محيط الكرة الأرضية!

اتجاهات الدعاية والتحريض

في كل الاحوال لابد للمعارضة اليسارية ان تراعى مزاج الجماهير في الدعاية المضادة لشكل الحكم البونابرتي او لتوجهاته، فما دام يحظى بالتايد الشعبي، فمن الحكمة التوقف عن توجيهه الانتقادات المباشرة والاكتفاء بمطالبته باتخاذ تدابير ملموسة، الى ان تكتشف الجماهير، بنفسها وتحت تأثير الدعاية المضادة، حدود وامكانيات

والمصالح المختفية خلف هذا الحكم البونابرتي، وبدون ذلك تتعرض المعارضة اليسارية للعزلة وتفقد القدرة على الاتصال بالجماهير وتعجز حتى عن توسيع صفوفها

دعوة للنقاش

لقد كتبت هذه المقالة بادراك كامل لتناقضها مع التيار السائد داخل قوى اليسار، سواء اكانت احزابا منظمة ام افراد يعملون بالعمل العام، هي دعوة للنقاش الجاد الذي يجب ان يقوم على دراسة حقيقية للواقع وهو يتغير وافاق هذا التغيير، ان كان هناك تغيير!!!

ملاحق

1 - استثمارات القوات المسلحة

1982 شركة النصر للكيماويات الوسيطة

أنشئت عام 1982 بمنطقة ابورواش بمحافظة الجيزة لتوفير احتياجات مرافق مياه الشرب والصرف الصحي والمنشآت الرياضية من الكلور والشبة كذا الأسمدة والمخصبات الزراعية وإمداد قطاعي الصحة والصناعة بالغازات الصناعية والطبية

1982مجمع الصناعات الكيماوية بأبورواش بمحافظة الجيزة ويشمل:

مصنع إنتاج الكلور بطاقة (80) طن/يوم بالإضافة إلى (30) ألف طن/عام من الصودا الكاوية

مجمع الغازات الطبية والصناعية بطاقة (75) ألف طن /عام

مجمع إنتاج الأيروسولات بطاقة (30) مليون علبة/عام

مجمع إنتاج المخصبات الزراعية ومقاومة الآفات بطاقة 1600 طن/عام

2006 -2011 شركة النصر للكيماويات الوسيطة بالفيوم

ويشمل

مصنع إنتاج الشبة بطاقة (175) ألف طن شبه/عام منها (25) ألف طن شبة صلبة

مصنع إنتاج حامض الكبريتيك المركز بطاقة (150) ألف طن/عام

مصنع إنتاج سماد سوبر فوسفات أحادي بطاقة (150) ألف طن/عام

مصنع إنتاج سماد كبريتات البوتاسيوم بطاقة (22) ألف طن/عام

مصنع إنتاج السماد المركب بطاقة (150) ألف طن/عام

مصنع رقم (2) لإنتاج الشبة السائلة بطاقة (200) ألف طن/عام

مصنع إنتاج حامض الفوسفوريك بطاقة (100) ألف طن/عام

مصنع رقم (2) لإنتاج حامض الكبريتيك المركز بطاقة (150) ألف طن/عام.

2018مجمع الأسمدة الأزوتية والمركبة العين السخنة

9 مصانع لإنتاج الأسمدة الفوسفاتية

طاقة إنتاجية نحو مليون طن سنويا.

برأسمال 2 مليار دولار.

2022مجمع الأسمدة الجديد – العين السخنة

440 ألف طن من الأمونيا

380 ألف طن من اليوريا،

300 ألف طن من نترات الأمونيوم والكالسيوم سنوياً

ويشمل المشروع 7 وحدات إنتاج،

تتمثل فى وحدتين لإنتاج حمض الكبريتيك ويصل حجم الطاقة الإنتاجية لهما إلى نحو 570 ألف طن سنويًا

، ووحدتين لإنتاج حمض الفوسفوريك، وتبلغ الطاقة الإنتاجية نحو 180 ألف طن سنويًا،

ووحدة لإنتاج أحادي ثنائي فوسفات أمونيوم بطاقة إنتاجية 90 ألف طن سنويًا،

ووحدة إنتاج أحادي وثنائي فوسفات أمونيوم محبب بطاقة إنتاجية 360 ألف طن سنويًا،

بالإضافة إلى وحدة إنتاج سوبر فوسفات ثلاثي بطاقة إنتاجية 2.250 مليون طن سنويًا.

1982 الشركة العربية العالمية للبصريات

أنشئت عام 1982 بمدينة السلام كشركة مساهمة برأسمال مصري أجنبي طبقاً لقانون الاستثمار

حصة الجهاز في راس المال بنسبة 51 % والشريك الأجنبي 49 % (مجموعة تالس الفرنسية) بهدف تصنيع الأجهزة والمعدات البصرية ذات التقنية العالية.

2015 الشركة الوطنية للثروة السمكية والأحياء المائية

تم إنشاءها عام 2015 بالشراكة مع الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية

مشروع المزرعة السمكية - شرق التفريعة

1 - عدد (3960) حوض أسماك بحرية (الدنيس - قاروس - لوت) بمساحة (10740) فدان بطاقة إنتاجية (16) ألف طن /الدورة.
2 - عدد (1614) حوض أسماك المياه متوسطة الملوحة (البلطي - العائلة البورية) بمساحة (4300) فدان بطاقة إنتاجية (10) ألاف طن /الدورة .

3 - بحيرة بمساحة (2260) فدان.

بحيرة البردويل بشمال سيناء

تطوير وتنمية بحيرة البردويل من خلال الآتي:

1 - الحفاظ على الانواع المهددة بالانقراض بالبحيرة والتي تعيد التوازن البيئي للبحيرة ورفع إنتاجياتها.
2 - صالة فرز وتصدير طبقاً للمواصفات الأوربية.
3 - الحصول على المعاملات البيولوجية والديناميكية ومواصفات المصيد والتي تشكل مدخلات النماذج التحليلية التي تؤدى بدورها الى تحديد وبناء استراتيجية ادارة البحيرة وتنميتها.
4 - تطوير مراسي ومعدات الصيد بالبحيرة (أدوات تداول الأسماك - شباك وحرف الصيد - غرف التبريد والتجميد) .
5 - رصد وتحديد التغيرات المرتبطة بجودة ومواصفات المياه (بيئية - فيزيقية - كيميائية) والتي لها تأثير مباشر على الانتاجية الحيوية للبحيرة وتحديد مصادر التأثير وايجاد الحلول للحد من الاثار السلبية على جودة المياه.

مشروع الأقفاص السمكية البحرية - شرق التفريعة

1- يعتبر هذا المشروع الأول في مصر بالتعاون مع الجانب الصيني.
2- عدد (100) قفص بحري بطاقة إنتاجية (20) طن / قفص بإجمالي (2000) طن أسماك البحرية

)مشروع استزراع التونة (الزرقاء – الصفراء

المشروع الأول من نوعه في الشرق الاوسط لاستزراع التونة الزرقاء (بمنطقة مرسى جرجوب / محافظة مرسى مطروح) والتونة الصفراء (بمنطقة الزعفرانة / محافظة البحر الاحمر).
1- مفرخ لتفريخ أسماك التونة ذات الزعانف (الزرقاء / الصفراء).
2- عدد (30) ققص استزراع تونة مرحلة أولى بقطر (90) متر وعمق (20) متر بكل منطقة بطاقة إنتاجية (120) طن / قفص.

<u>إنشاء إسطبل للصيد في المياه الإقليمية والدولية</u>

تمتلك الشركة أسطول صيد كالآتي:

- عدد (12) مركب أعالي البحار، عدد (3) مركب صيد سأحلى

<u>التسويق الداخلي للأسماك والمنتجات البحرية</u>

- **إنشاء عدد من المنافذ الثابتة وأسطول سيارات مجهزة كمنافذ متحركة لبيع منتجات الشركة على مستوى جمهورية مصر العربية.**
- **توفير جميع منتجات مشروعات الشركة الوطنية للثروة السمكية والأحياء المائية من المواقع الإنتاجية إلى المستهلك مباشرة**

<u>1992 قطاع التعدين</u>

أنشئ القطاع عام 1992 بمدينة نصر بهدف توفير الخامات اللازمة لمواد البناء والصناعة بأسعار مناسبة. ويستخرج القطاع الخامات الآتية: بينتونيت رمل زجاجي كارولين رملي البايت زلط دولوميت طفلة

<u>2010 شركة العريش للأسمنت</u>

أنشئ عام 2010 في منطقة جبل لبنى جنوب مدينة العريش محافظة شمال سيناء لصناعة الأسمنت بطاقة (6.4) مليون طن/عام.

<u>8200-2001 شركة مكرونة كوين</u>

*** تأسست شركة مكرونة كوين عام 2008 كإحدى**

*** تمتلك شركة مكرونة كوين تسعة مصانع حديثة أقيمت في معظم محافظات جمهورية مصر العربية.**

*** بدأ إنشاء أول مصنع للشركة في عام 2001 وأحدث مصانع الشركة مقرر إنشاؤه في مدينة المنصورة.**

*** مصانع شركة مكرونة كوين تشتمل على 18 خط إنتاج (5خط طويل – 13خط قصير)، الطاقة الإنتاجية السنوية لمصانع شركة مكرونة كوين 150 ألف طن / سنوي**

1998 الشركة الوطنية لاستصلاح وزراعة الأراضي الصحراوية بشرق العوينات

أنشت الشركة عام 1998 بمنطقة شرق العوينات بمحافظة الوادي الجديد بهدف استصلاح وزراعة الأراضي الصحراوية بالاعتماد على المياه الجوفية.

- تم حتى الآن استصلاح وزراعة (80) ألف فدان.

- جارى استصلاح وزراعة (30) ألف فدان

تقوم الشركة حالياً بالتركيز على زراعة المحاصيل الإستراتيجية (القمح – الشعير – الذرة).

(15) مزرعة أغنام بطاقة (15000) رأس.

(5) مزارع أبقار تسمين بطاقة (500) رأس.

(30) منحل لإنتاج عسل النحل بطاقة (15000) خلية.

(612) وحدة سكنية عائلية شاملة الخدمات.

1996 الشركة الوطنية للصناعات الغذائية برفح

أنشئت عام 1996 بمدينة رفح بمحافظة شمال سيناء بهدف استغلال إنتاج المنطقة من الزيتون والفاكهة.

وتضم الشركة (4) مصانع كالآتي:

- خط إنتاج المربات والعصائر بطاقة (2400) طن/عام.

- خط إنتاج صلصة الطماطم بطاقة (600) طن/عام.

- خط إنتاج وتعبئة زيت الزيتون البكر الممتاز (اكستر فيرجن) بطاقة تخزينية (300) طن/عام.

عام 2013تم إضافة خط إنتاج وتعبئة زيت الزيتون بطاقة 2 طن/ساعة شامل معمل تحاليل للعينات مع رفع الطاقة التخزينية إلى 600 طن/عام.

- خط إنتاج وتعبئة المخللات بطاقة (200) طن/عام.

- بالشركة مزرعة بمساحة (120) فدان منزرعة بأشجار الزيتون.

2002 الشركة الوطنية لإنشاء وتنمية وإدارة الطرق

أنشئت عام 2002 بهدف إنشاء وتنمية وصيانة الطرق وقامت بالتالي:

1 – إنشاء طريق القاهرة العين السخنة بطول (120) كم.

2 – إنشاء طريق حلوان الكريمات – أسيوط الغربي بطول (310) كم.

وتقوم الشركة الوطنية للطرق بالنيابة عن هيئة الطرق والكباري بعملية صيانة الطرق، بالإضافة إلى تحصيل ما يعرف برسم الوزن الزائد على الطرق علاوة على تحصيل رسوم كارثة على السيارات سواء النقل أو الملاكي والأجرة على الطرق الحرة وتحصل على حصيلة الإعلانات والشركة الوطنية تدير الطرق الجديدة لصالح الهيئة مقابل 40% من إيرادات الرسوم والإعلانات، على أن تحصل هيئة الطرق على 60% من إيرادات الطريق .

1988 شركة النصر للخدمات والصيانة "كوين سرفيس"

أنشئت عام 1988 بمنطقة الجبل الأخضر بمدينة نصر كشركة مساهمة مصرية يساهم الجهاز فيها بنسبة (75% من رأس المال) والشركة تقوم بكافة أعمال الخدمات المختلفة ومجالات عملها كالآتي:

خدمات الأمن والحراسة المتكاملـة.

النظافة، والتطهير، وصيانة المعدات والمنشـآت.

إدارة الفنادق والقرى السياحية والبوفيهات والجراجات والساحات الرياضية.

التوريدات العمومية

صيانة السيارات

التعاون مع وزارة الدولة لشئون البيئة في المشروع القومي للحفاظ على البيئة بجمع وكبس قش الأرز بمراكز محافظة الشرقية (بلبيس / الزقازيق / أبو حماد / فاقوس) وتسليمه إلى مصانع الأسمدة بطاقة (70) ألف طن سنوياً.

1998 شركة مصر العليا للتصنيع الزراعي واستصلاح الأراضي

أنشئت عام 1998 بمحافظة أسيوط وتدير عدد (7) مصانع:

مصنع لإنتاج الجبن الأبيض بمحافظة أسيوط بطاقة (1500) طن/عام.

مصنع لإنتاج الجبن الأبيض بمحافظة سوهاج بطاقة (1500) طن/عام.

مصنع لإنتاج صلصة الطماطم بمحافظة سوهاج بطاقة (1200) طن/عام

مصنع لإنتاج صلصة الطماطم بمحافظة الوادي الجديد بطاقة (1200) طن/عام

مصنع لإنتاج أعلاف (حيواني/داجني/أسماك) بمحافظة اسيوط بطاقة (10) آلاف طن/عام

مصنع لإنتاج أعلاف (حيواني/داجني/أسماك) بمحافظة سوهاج بطاقة (10) آلاف طن/عام

مصنع لتجفيف البصل بالوادي الجديد بطاقة (1100) طن/عام

مزرعة ماشية لإنتاج الألبان بمنطقة عرب العوامر (محافظة أسيوط) بطاقة (400) رأس أبقار حلاب

1996الشركة الوطنية لإنتاج وتعبئة المياه الطبيعية " صافي"

أنشئت عام 1996 بواحة سيوة بهدف إنتاج وتعبئة المياه الطبيعية وزيت الزيتون.

وتضـــم الشركـــة (3) مصانـــع:

مصنع لإنتاج المياه الطبيعية المعبأة بطاقة (50) مليون زجاجة/عام سعات مختلفة وفى عام 2009 قامت الشركة بإضافة خط إنتاج جديد من العبوات سعة 220 مللي لتر – 330 مللي لتر

مصنع إنتاج وتعبئة زيت الزيتون البكر الممتاز (اكستر فيرجن) بطاقة تخزينية (600) طن/عام.

عام 2013تم إضافة خط إنتاج وتعبئة زيت الزيتون بطاقة 2 طن/ساعة شامل معمل تحاليل للعينات.

مصنع إنتاج وتعبئة المخللات بطاقة (200) طن/عام

إنشاء عدد (24) منفذ بالقاهرة الكبري لبيع منتجات الشركة

1995 الشركة الوطنية للمقاولات العامة والتوريدات

أنشئت عام 1995بمنطقة اللماظة بهـــدف القيـــــام بكافة أعمال المقاولات العامة والتوريدات والإنشاءات وأعمال المرافق والطرق والصيانة وأعمال التركيبات الميكانيكية والكهربائية والأعمال المساحية، ومجالات عمل الشركة كالآتي:

تنفيذ (527) مدرسة بالمحافظات (الفترة من 1998-2009) لصالح الهيئة العامة الأبنية التعليمية.

تطوير (35) مدرسة بالأقصر.

تطوير (32) مدرسة بمركزي (إبسنا–أرمنت) بمحافظة الأقصر.

إنشاء وتجهيز (68) مخزن متحفي بالمحافظات إنشاء (5) متحف للآثار (العريش – أمنحت– الأقصر – شرم الشيخ – سوهاج) تطوير طريق الكباش بين معبد الأقصر ومعبد الكرنك تطوير منطقة وادي الملوك مركز النوبة الحضاري (البيت النوبي)

تطوير استراحة كارتر بالأقصر إنشاء (104) وحدة صحية لصالح وزارة الصحة إنشاء وتطوير المستشفيات (حميات كوم امبو –فاطمة الزهراء الطبي ببورسعيد –حميات دارو– نصر النوبة بأسوان –الرمد بشبين الكوم –القرنة بالأقصر)

إنشاء (2) حمام سباحة [نادى شبين الكوم/نادى المطرية] مجمع صالات مغطاة بنادي الشمس

إنشاء إستاد الطور الرياضي

2018 شركة صلب مصر (السويس سابقا)

شركة مساهمة مصرية يستحوذ الجهاز على 82% من أسهمها تقوم بكافة مراحل أنتاج حديد التسليح.

جزء من مجموعة الجارحي الذي احتفظ بشركتي الوطنية «العتال سابقا»، والمصرية للحديد والصلب

2015 الشركة الوطنية للبطاريات

تم الإنشاء عام 2015 بهدف توفير الأنواع المختلفة من بطاريات السيارات للقوات المسلحة والقطاع المدني.

2018 حديد المصريين (ابو هشيمة)

يذكر أن مجموعة حديد المصريين تمتلك أربعة مصانع لإنتاج حديد التسليح بالإسكندرية وبورسعيد وبنى سويف والعين السخنة بطاقة إنتاجية إجمالية 2,2 مليون طن سنويا ويمتلك ابو هشيمة 36% منها وقد اشترت الهيئة حصة الشركاء الاجانب وعينت رئيس مجلس الادارة من طرفها الا ان ابوهشيمة أصبح العضو المنتدب

1984 مجمع إنتاج البيض المتكامل ووحداته

أنشئ المجمع عام 1984 بمنطقة أنشاص-الشروق-التل الكبير بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي من بيض المائدة واللحوم البيضاء لصالح القـــوات المسلحة مع طرح الفائض للقطاع المدني بأسعار مناسبة.

تبلغ الطاقة الإنتاجية لقيادة المجمع وعدد (4) وحدة إنتاجية (120) مليون بيضة/عام.
بالمجمع مصنع لإنتاج الأعلاف الداجنة بطاقة (20) ألف طن/عام.
ويتم ذلك من خلال مزارع الإنتاج النباتي- ومزارع الإنتاج الحيواني - الصناعات الغذائية - الأنشطة التكميلية.

منافذ بيع منتجات القطاع

1- منفذ الجولف (10شارع أحمد الرشيدي-أرض الجولف)
2- منفذ كلية الـزراعة-جامعة الأزهـر.
3- منفذ مستشفى كوبري القبـة العسكري.
4- منفذ الهـرم (محطة متر ومساكن الضباط)
5- منفذ كلـية القـادة والأركـان – منشية البكري
6- منفذ مصنع 18الحربى – أبو زعبل)
7- منفذ محافظة كفر الشيخ–محطة قطار كفرالشيخ)
8- منـفـذ دار الــهيئـــة الــهنــدسيـــة.

9- منفذ مـدينة السلام (بجـوار شركة سيكم للأدويـة)
10- منفذ واحة وطنية (النوبارية)

2012 قطاع أنشاص

قيام جهاز مشروعات الخدمة الوطنية للقوات المسلحة باستلام مزارع بساتين أنشاص التابعة لهيئة الأوقاف المصرية لإعادة تأهيلها واستعاده كفاءتها للزراعة مرة أخرى بمساحة (2117 فدان).

2016 الشركة الوطنية للزراعات المحمية.

خلال أربعة سنوات سيتم زراعة 100 ألف فدان.

المرحلـة الاولــى 34.000 فـدان موزعة على عدة مواقع منـها

قرية الأمل بمساحة 100 فدان

جنوب أبو سلطان على مساحة 12500 فدان

مدينة الحمام بمساحة 6000 فدان

مدينة العاشر من رمضان بمساحة 2500 فدان

الفيوم مساحة 13000فدان

. تزيد الى 100 ألف فدان

الشركة الوطنية للإنتاج الحيواني

تتكون مشروعات هذه المنظومة من مزارع لتربية الماشية بمختلف أنواعها ومجازر آلية حديثة متكاملة ومصانع لمختلف منتجات الألبان وذلك عن طريق التكامل المتبادل بين مشروعات الإنتاج الحيواني ومشروعات الإنتاج الزراعي وإنتاج الأعلاف والتي تقوم بتنفيذ كلٍ منهم شركات تابعة لجهاز مشروعات الخدمة الوطنية.

2018بركة غليون – قطاع الدلتا الإنتاجي

مفرخ (أسماك - جمبري

- بطاقة (20) مليون اصبعية أسماك بحرية.
- بطاقة (2) مـليــار يرقــة جمبري.

مزرعة إنتاج الأسماك البحرية والجمبري

- عدد (453) حوض تسمين بطاقة انتاجية 3000 طن أسماك بحرية.
- عدد (155) حوض تحضين.
- عدد (654) حوض تسمين والأحواض ذات صرف مركزي ومبطنة بمشمع بولي ايثيلين عالي الكثافة HDPE بطاقة إنتاجية (2000) طن جمبري.

مصنع إنتاج أعلاف الأسماك والجمبري

- انتاج أعلاف الأسماك البحرية بطاقة إنتاجية (120) ألف طن سنوياً.
- انتاج أعلاف الجمبري بطاقة إنتاجية (60) ألف طن سنوياً.

مركز أبحاث وتطوير وتدريب

- معمل جودة المياه.
- معمل الغذاء الحي.
- وحدة الإرشاد والتدريب.
- معمل بيولوجية الأسماك.

- معمل صحة وأمراض الأسماك.
- معمل تركيب وجودة الأعلاف.

<u>2018 شركة شلاتين للثروة المعدنية</u>

تهدف الشركة لتقنيين أوضاع العاملين في التنقيب العشوائي عن الذهب في الصحراء الشرقية وتحصيل حقوق الدولة الطبيعية وتقوم على وضع خطه مستقبلية لتطوير نشاط الشركة بعد ذلك للتنجيم عن الذهب والمعادن بمفردها أو بالشراكة مع الشركات المحلية والعالمية، ولا كنها لم تقم حتى الان بذلك و اكتفت بتحصيل عائد على نشاط الافراد من ناتج الذهب

<u>2017 شركة الوطنية المصرية لاستكشاف وتنمية البترول</u>

المساهمون جهاز مشروعات الخدمة الوطنية بنسبة 70% تانيا الهيئة العامة للبترول بنسبة 20% ثالثا الشركة العامة للبترول 10%

2016 الشركة المصرية للرمال السوداء

تأسست الشركة المصرية للرمال السوداء بموجب شهادة رقم (769) بتاريخ 2016/2/15 الصادرة من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة كشركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام قانون شركات المساهمة والتوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم (159) لسنة 1981ولائحته التنفيذية وسجل تجارى للشركة برقم (90697) بتاريخ 2016/2/15 وبطاقة ضريبية برقم (264-406-516) بتاريخ 2016/2/16

الهدف من إنشاء الشركة

تركيز وفصل المعادن الاقتصادية المتواجدة في خام الرمال السوداء الشاطئية ورواسب الوديان وذألك بالتعاون مع الخبرة الدولية ونقل وتوطين التقتنيات المتطورة.

إعداد وتجهيز المعادن الاقتصادية وعمل القيمة المضافة لتلك المعادن بغرض استخدامها في الصناعات المحلية وبيع الفائض للسوق الخارجي.

الشركة والمساهمين وأعضاء مجلس الإدارة

فى 9 / 9 / 2014 صدر قرار السيد / رئيس مجلس الوزراء في المؤتمر الخاص ببحث استغلال الرمال السوداء بأنشاء الشركة المصرية للرمال السوداء كشركة مساهمة مصرية طبقاً لأحكام القانون (159) لسنة 1981

بيـــــان المساهميـــــن في الشركـــة

جهاز مشروعات الخدمة الوطني

هيئة المـــــواد النوويـــــــــة

محافظـــــة كفـــــــر الشيـــــــخ

بنك الاستثمار القومي

2016 الشركة الوطنية المصرية للرخام والجرانيت

تم تأسيس الشركة في مايو 2016 بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي لاحتياجات القوات المسلحة.. مع طرح فائض الإنتاج بالسوق. وتساهم الطاقة الإنتاجية للشركة الوطنية المصرية للرخام والجرانيت في سد نحو (70%) من الفجوة التسويقية الحالية.. مع توفير ما يزيد عن (8000) فرصة عمل مباشرة

بنى سويف

مصنعين للجرانيت، على مساحة 200 ألف متر مربع، بإجمالي طاقة إنتاجية 3 ملايين متر مسطح سنويا،

الجلالة

إنشاء مجمع مدينة الجلالة للرخام والجرانيت، بحيث تتضمن 7 مصانع لإنتاج الرخام من الهالك، ومصنعًا لإنتاج الجرانيت، وكذا مصنع لمستلزمات الإنتاج، بالإضافة إلى معهد تدريب مهني على حرف صناعة الرخام

2018 العاصمة الإدارية الجديدة

أسست شركة مساهمة لإدارة مشروع تأسيس العاصمة الجديدة برأسمال يقدر ب 6 مليارات جنيه. تتكون الشركة من مجموعة من الإدارات الأساسية هي: جهاز مشروعات الخدمة الوطنية وهيئة المجتمعات العمرانية وجهاز مشروعات أراضي القوات المسلحة. يتكون مجلس إدارة الشركة من 13 عضو، 3 من الأعضاء من ممثلي هيئة المجتمعات العمرانية و5 أعضاء ممثلين للقوات المسلحة و5 من ذوي الخبرة في مجال العقارات

وتمتلك هيئة المجتمعات العمرانية 49% من رأسمال شركة العاصمة مقابل 51% تمثل نصيب القوات المسلحة (جهاز الأراضي وجهاز الخدمة الوطنية

جهاز الصناعات والخدمات البحرية التابع لوزارة الدفاع

شركة ترسانة الإسكندرية

2016 مجمع "العريش للإسمنت" بنى سويف

مجمع "العريش للإسمنت" بمحافظة بني سويف، بطاقة إنتاج 12.8 مليون طن سنوياً. وبإنفاق وصل إلى 1.2 مليار دولار

1993 الشركة الوطنية للبترول

أنشئت عام 1993بهدف إنشاء وإدارة محطات خدمة وتموين السيارات داخل وخارج المدن وتسويق المنتجات البترولية والزيوت والشحومات وبدأت الشركة نشاطها بالمشاركة مع

شركات اسو/شل/موبيل ومن عام 2002 بدأت الشركة فى انشاء المحطات الخاصة بها وتحمل اسم وطنية.

عدد المحطات العاملة حاليا (71) محطة عدد المحطات تحت الإنشاء (17) محطة.

التخطيط للوصول إلى عدد (125) محطة.

تقوم محطات وطنية بتقديم كافة أنوع الخدمات الفنية للسيارات وكذلك تقوم الشركة بإنتاج وتسويق المنتجات البترولية والزيوت والشحومات عالية الجودة

2015 الشركة الوطنية للتبريدات والتوريدات

تم إنشاء الشركة عام 2015 بغرض توفير طرق النقل المبرد للبضائع باستخدام اسطول من أحدث شاحنات الثلاجات المرسيديس والتي تغطي كل أنحاء الجمهورية

1993 مصنع إنتاج المشمعات البلاستيك

أنشت عام 1993 في منطقة اللماظة بهدف تغطية مطالب القوات المسلحة من منتجات البلاستيك عالي ومنخفض الكثافة بطاقة 1500طن/عام مع طرح الفائض للقطاع المدني. ينتج المصنع مشمعات البلاستيك اللازمة للصوبات والأنفاق الزراعية مهمات التعبئة والتغليف

الشركة الوطنية للمعارض والمؤتمرات الدولية

أنشئت الشركة عام 2017 بهدف إدارة المعارض والمؤتمرات الخاصة بالقوات المسلحة وتشجيع إقامة المعارض والمؤتمرات الدولية والإقليمية والمحلية وتنفيذ فاعليات الاحتفالات في المنتديات الوطنية / الدينية / الاجتماعية وكذألك الندوات التثقيفية واستضافة العروض والاعمال الفنية / المسرحية واستقدام الفرق الفنية المتميزة محليا وعالميا.

الشركة الوطنية للاتصالات

لا توجد بيانات

البحر الأحمر للتكرير

عقدت اليوم، الجمعية التأسيسية لشركة البحر الأحمر للتكرير والبتروكيماويات التي تمثل شراكة بين قطاع البترول المصري ممثلة بعدد من شركاتها وجهاز الخدمة الوطنية للقوات المسلحة.

واعتمدت الجمعية التأسيسية، التشكيل النهائي لمجلس إدارة الشركة حيث يترأس مجلس إدارة الشركة اللواء مهندس عبد الباسط السايح والذي يترأس الشركة الوطنية المصرية لاستكشاف وتنمية البترول.

وتضمن القرار أيضا تعيين كل من المهندس الشاب أحمد سمير المعار إلى الوزارة من شركة انبى عضوا منتدبا بشركة البحر الأحمر للتكرير، بينما ضم تشكيل مجلس الإدارة كلا من المهندس محمود ناجى معاون وزير البترول ممثلا عن شركة "ميدتاب"، والمهندس أحمد سمير ممثلا عن شركة "إيلاب" والذى يتولى منصب العضو المنتدب للشركة، وتعيين كل من المهندس علاء حجازي عضوا بمجلس إدارة الشركة ممثلا عن شركة "انبى" والمهندس ياسر صلاح رئيس الشركة المصرية للغازات الطبيعية "جاسكو" ممثلا عن جاسكو، والمهندس وليد لطفى رئيس شركة بتروجيت ممثلا عن شركة بتروجت.

ومن المقرر أن يبدأ المجمع في الإنتاج عام 2021 بطاقة 3.5 مليون طن سنويا من المنتجات البترولية، بالإضافة إلى مليون طن منتجات بتروكيماوية «مثل البولي بروبلين ومشتقات الإيثيلين»، ومن المخطط تغذية المجمع بنحو 5 ملايين طن من خام المازوت سنويًا سيتم تأمين معظمها من معامل التكرير بمنطقة السويس لتغطية احتياجات السوق المحلية وتصدير الفائض بما يسهم في زيادة العائد الاقتصادي للدولة وتتكلف الاستثمارات نحو 3.2 مليار دولار.

2 -استثمارات قطاع البترول - 47 مليار دولار

وكل الاستثمارات تتم في شركات ملكية عامة ماعدا استثمار وحيد جديد بالاشتراك مع الدولة

900مليون دولار - البنية التحتية للتوزيع- استثمارات حكومية
450مليون دولار - لتوسعات معمل تكرير أسيوط- استثمارات حكومية
1900مليون دولار - أسيوط الوطنية لتصنيع البترول " أنوبك - استثمارات حكومية
210مليون دولار - خطوط أنابيب الصعيد البترولية- استثمارات حكومية

800مليون دولار -شركة الوادي للصناعات الفوسفاتية والأسمدة – الوادي الجديد
415مليون دولار - سعات تخزينية لتداول وتخزين منتج السولار - استثمارات حكومية
4300 مليون دولار المصرية للتكرير مستطرد – 30 % استثمارات حكومية والباقي قطاع خاص (القلعة)
2400 مليون دولار - لشركة البحر الأحمر الوطنية للتكرير والبتروكيماويات – السويس - استثمارات حكومية
60 مليون دولار - شركة السويس لمشتقات الميثانول – دمياط - استثمارات حكومية
200 مليون دولار - مصفاة السويس - استثمارات حكومية
2700مليون دولار - ظهر وأتول وشمال الإسكندرية ونورس- استثمارات اجنبية
400 مليون دولار - شركة الإسكندرية الوطنية للتكرير والبتروكيماويات " أنربك - استثمارات حكومية
1925مليون دولار - إيثيدكو - استثمارات حكومية
2300مليون دولار - ميدور- استثمارات حكومية
1700مليون دولار - سيدى كرير للبتروكيماويات بالإسكندرية- سيدبك - استثمارات حكومية
60مليون دولار - سوبسك دمياط- استثمارات حكومية
2180مليون دولار - موبكو - استثمارات حكومية
90 الألواح الخشبية – مليون دولار كفر الشيخ - استثمارات حكومية

235مليون دولار – كيما 2 بأسوان – استثمارات حكومية

3 – جدول المساعدات الامريكية لمصر

Table A-1. U.S. Foreign Assistance to Egypt: 1946-2017

$’s in millions (calculated in historical dollars—not adjusted for inflation)

Year	Military	Economic	Annual Total
1946	n/a	$9,600,000	$9,600,000
1948	n/a	$1,400,000	$1,400,000

1951	**n/a**	**$100,000**	**$100,000**
1952	**n/a**	**$1,200,000**	**$1,200,000**
1953	**n/a**	**$12,900,000**	**$12,900,000**
1954	**n/a**	**$4,000,000**	**$4,000,000**
1955	**n/a**	**$66,300,000**	**$66,300,000**
1956	**n/a**	**$33,300,000**	**$33,300,000**
1957	**n/a**	**$1,000,000**	**$1,000,000**
1958	**n/a**	**$601,000**	**$601,000**
1959	**n/a**	**$44,800,000**	**$44,800,000**
1960	**n/a**	**$65,900,000**	**$65,900,000**
1961	**n/a**	**$73,500,000**	**$73,500,000**
1962	**n/a**	**$200,500,000**	**$200,500,000**
1963	**n/a**	**$146,700,000**	**$146,700,000**
1964	**n/a**	**$95,500,000**	**$95,500,000**
1965	**n/a**	**$97,600,000**	**$97,600,000**
1966	**n/a**	**$27,600,000**	**$27,600,000**
1967	**n/a**	**$12,600,000**	**$12,600,000**
1972	**n/a**	**$1,500,000**	**$1,500,000**
1973	**n/a**	**$800,000**	**$800,000**
1974	**n/a**	**$21,300,000**	**$21,300,000**

1975	**n/a**	**$370,100,000**	**$370,100,000**
1976	**n/a**	**$464,300,000**	**$464,300,000**
1977	**n/a**	**$907,752,000**	**$907,752,000**
1978	**$183,000**	**$943,029,000**	**$943,212,000**
1979	**$1,500,379,000**	**$1,088,095,000**	**$2,588,474,000**
1980	**$848,000**	**$1,166,423,000**	**$1,167,271,000**
1981	**$550,720,000**	**$1,130,449,000**	**$1,681,169,000**
1982	**$902,315,000**	**$1,064,936,000**	**$1,967,251,000**
1983	**$1,326,778,000**	**$1,005,064,000**	**$2,331,842,000**
1984	**$1,366,458,000**	**$1,104,137,000**	**$2,470,595,000**
1985	**$1,176,398,000**	**$1,292,008,000**	**$2,468,406,000**
1986	**$1,245,741,000**	**$1,293,293,000**	**$2,539,034,000**
1987	**$1,301,696,000**	**$1,015,179,000**	**$2,316,875,000**
1988	**$1,301,477,000**	**$873,446,000**	**$2,174,923,000**
1989	**$1,301,484,000**	**$968,187,000**	**$2,269,671,000**
1990	**$1,295,919,000**	**$1,093,358,000**	**$2,389,277,000**
1991	**$1,301,798,000**	**$998,011,000**	**$2,299,809,000**
1992	**$1,301,518,000**	**$933,320,000**	**$2,234,838,000**
1993	**$1,302,299,892**	**$753,532,569**	**$2,055,832,461**
1994	**$1,329,014,520**	**$615,278,400**	**$1,944,292,920**

1995	**$1,342,039,999**	**$975,881,584**	**$2,317,921,583**
1996	**$1,373,872,023**	**$824,526,772**	**$2,198,398,795**
1997	**$1,304,889,154**	**$811,229,175**	**$2,116,118,329**
1998	**$1,303,343,750**	**$833,244,554**	**$2,136,588,304**
1999	**$1,351,905,310**	**$862,062,972**	**$2,213,968,282**
2000	**$1,333,685,882**	**$742,458,662**	**$2,076,144,544**
2001	**$1,299,709,358**	**$393,734,896**	**$1,693,444,254**
2002	**$1,301,367,000**	**$1,046,193,773**	**$2,347,560,773**
2003	**$1,304,073,715**	**$646,856,657**	**$1,950,930,372**
2004	**$1,318,119,661**	**$720,241,711**	**$2,038,361,372**
2005	**$1,294,700,384**	**$495,849,549**	**$1,790,549,933**
2006	**$1,301,512,728**	**$351,242,865**	**$1,652,755,593**
2007	**$1,305,235,109**	**$737,348,766**	**$2,042,583,875**
2008	**$1,294,902,533**	**$314,498,953**	**$1,609,401,486**
2009	**$1,301,332,000**	**$688,533,320**	**$1,989,865,320**
2010	**$1,301,900,000**	**$301,154,735**	**$1,603,054,735**
2011	**$1,298,779,449**	**$240,529,294**	**$1,539,308,743**
2012	**$1,302,233,562**	**$90,260,725**	**$1,392,494,287**
2013	**$1,239,659,511**	**$330,576,763**	**$1,570,236,274**
2014	**$274,031**	**$179,289,264**	**$179,563,295**

2015	**$1,345,091,943**	**$222,673,006**	**$1,567,764,949**
2016	**$1,105,882,379**	**$133,408,861**	**$1,239,291,240**
2017		**$141,745,115**	**$141,745,115**
Totals	**$45,829,536**	**$32,634,642**	**$78,464,177,834**